المجلّة الجزائرية للدّراسات الإنسانية
EISSN: 8506-2716
ISSN : 2716-7984
المجلد:03/ العـدد:01، السنة 2021، ص 114– 128

القيم الانسانية في المواثيق الأساسية للثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962.

"قيمة الحرية أنموذجاً

Human values in charters of the Algerian liberation revolution 1954-1962.
"The value of freedom as a model"

د. محمدي محمد[1]
جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،
mohamedbba1902@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/27 تاريخ القبول2020/10/04 تاريخ النشر:2021/10/30

ملخص: تحاول هذه الدراسة التاريخية المتواضعة، تسليط الضوء البحثي نحو واحدة من القضايا الهامة للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، ويتعلق الأمر بالوقوف عند القيم الانسانية التي حفلت بها المواثيق والنصوص الأساسية للثورة الجزائرية، حيث استهدفت دراستنا هذه استنباط قيمة الحرية كقيمة إنسانية الجزائري ضمن مواثيق الثورة وأدبياتها ونصوصها،على اعتبار أن قيمة الحرية تعد المطلب الأساسي للجزائريين منذ اعلانهم الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في 01 نوفمبر 1954 وإلى غاية تجسيد هذه القيمة حقيقة واقعة في ال 05 جويلية 1962، وعليه ستحاول الدراسة الوقوف بنا عند هذه القيمة الانسانية عبر النصوص والمواثيق الأساسية للثورة التحريرية الجزائرية.

كلمات مفتاحية: القيم.، الانسانية.، الحرية.، الثورة الجزائرية.، الاستعمار الفرنسي.،

Abstract: This modest historical study attempts to shed research light on one of the important issues of the Algerian Liberation Revolution 1954-1962, and it is related to standing at the human values that were filled with the basic charters and texts of the Algerian revolution, as our study aimed to elicit the value of freedom as a human value for the Algerian people within the charters of the revolution. And its literature and texts, given that the value of freedom is the basic demand of the Algerians since their declaration of armed struggle against French colonialism on November 01, 1954, until the embodiment of this value as a reality on July 05, 1962 Algerian editorial.

key words: Values, humanity, freedom, the Algerian revolution French coloniali

[1]- الباحث المرسل

1. مقدمة:

تكتسي النصوص والمواثيق أهمية بالغة لدى الدارسين والباحثين عموماً، كما تزداد قيمة الوثائق عندما تتصل بعلم التاريخ بفروعه ومراحله المتعددة، وقد تزيد هذه الأخيرة اهتماماً ومركزية عندما ترتبط بحركات التحرر وأشكال المقاومة المختلفة لأشكال الاستعمار المتباينة، وبناء عليه فقد كانت النصوص والأدبيات الثورية محل اهتمام من الدارسين والمؤرخين، سعياً من هؤلاء لرصد التوجهات التحررية والفكرية وحتى الايديولوجية لقادة هذه الثورات التحررية وزعمائها.

ومن هذا المنطلق فقد حظيت المواثيق الثورية ببحث واهتمام من لدن المؤرخين والباحثين، وهو الحال بالنسبة لمواثيق الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، التي حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف عند القيم الانسانية الواردة ضمن نصوصها وأدبياتها، منذ اللحظات الأولى لاندلاعها في 01 نوفمبر 1954 وإلى غاية تحقيق استقلالها وحريتها في ال 05 جويلية 1962، حيث استهدفت الدراسة قيمة الحرية كمتغير قيمي في النصوص والمواثيق الأساسية للثورة الجزائرية؛ ولأجل الوقوف عند قيمة الحرية كمطلب أساسي وثابت بالنسبة للجزائريين، فقد قمنا بمحاولة الاجابة على التساؤلات الفرعية الآتي ذكرها:

1–ما هي أهم مواضع قيمة الحرية في بيان 01 نوفمبر 1954؟

2–وما هي دلالات حضور قيمة الحرية في ميثاق مؤتمر الصومام 1956؟

3–وما هي تجليات استمرارية قيمة الحرية ضمن ميثاق مؤتمر طرابلس 1962؟

2. قيمة الحرية في بيان أول نوفمبر 1954:

تعتبر قيمة الحرية حقاً طبيعياً ومتأصلاً للنفس البشرية والانسانية، ولذلك فقد كفلتها مجمل العقائد والأديان السماوية للإنسانية بالوجوب والوجود، كما أقرتها بالمقابل جميع القوانين والمواثيق الدولية والوضعية الإنسانية على حد سواء، من

خلال العمل تجسيدها وحمايتها والتأكيد على حفظها من كل ما يتهددها، وذلك بسن القوانين والضوابط التي تنظم العلاقات الإنسانية، وتحمي وتحافظ كذلك على النفس البشرية من كافة الأخطار الخارجية ضمانا لأمنها وسلامتها. (بولر: د.ت، ص130)

وبناء على ذلك فالحرية المنشودة من قبل عامة الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية، لا هي بالمطلب الفلسفي ولا هي بالحلم الميتافيزيقي (الغول: 2016، ص 125)، بل هي استهداف حقيقي وموجه من أجل تجسيد المطلب التاريخي الرئيس بالنسبة لعموم الجزائريين والجزائريات، الذين دأبوا بكافة الوسائل المتاحة أمامهم، لأجل تقويض وطرد الوجود الاستعماري الفرنسي من على الأرض الجزائرية، بعد أن جعل هذا الأخير من أهاليها عبيداً أو بشراً من الدرجة السفلى بعد أن كانوا أسياداً فيها، وذلك ضمن قوالب قانونية وإدارية مختلفة، لكنها مجحفة وظالمة في حق هؤلاء المدنيين والأهالي الجزائريين، ولا أدل على هذه القوانين العنصرية التي سلطتها الإدارة الفرنسية ضد الجزائريين، من "قانون الأهالي" (زقب: 2015، ص 180) الذي جعل من الجزائريين الأصليين في هذه البلاد بمنزلة "بالأنديجان"، أو السكان من أدنى الدرجات والمراتب الاجتماعية بالمجتمع الجزائري خلال المرحلة الاستعمارية. (بوعزيز: 2009، ص 12)

وفي ظل الواقع العنصري المسلط على الجزائريين من لدن السلطات الفرنسية خلال المرحلة الاستيطانية الطويلة، والمرفقة بالوعود والمناورات السياسية والاقتصادية الكاذبة التي انتهجتها الإدارة الكولونيالية بالجزائر، في أشكال وألوان مختلفة من المشاريع الوهمية والإصلاحات الاجتماعية الموجهة لصالح الجزائريين، فقد قرر الوطنيون الجزائريون وضع حد لكل المراوغات والتلاعبات التي ما فتئت تنظمها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والتي راح ضحيةً لها الملايين من الجزائريين

الآملين في التوصل إلى حل سلمي ونهائي للقضية الجزائرية، وفقا لما تمليه الطرق والوسائل القانونية والمبادئ الإنسانية السلمية. (العلوي: د.ت، ص 21)

وفي ظل الأوضاع المتدهورة التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية 1830–1962، والتي شملت كافة مجالاته: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، فقد قرر نشطاء المنظمة الخاصة اتخاذ القرار بالإعلان عن العمل المسلح كخيار نهائي للقضاء على النظام الاستعماري، ومن أجل تجسيد الأهداف والآمال التحررية المسطرة، من قبل النخبة الوطنية منذ فترة زمنية طويلة، وذلك لربط الماضي بالمستقبل وما قبل الثورة بما بعدها،...في خطوة لأخذ زمام المبادرة الثورية العسكرية، ونقل ملف الوطنية الجزائرية من مستوى الجدال والنقاش السياسي إلى ميدان الكفاح المسلح،...وهو الذي سيحسم وبشكل نهائي مصير ومستقبل البلاد، كما يسعى للقضاء على النظام الاستعماري بصفة نهائية. (قاسمي: 2012، ص10)

وفي هذا التوجه المعلن، رد واضح وصريح على دعاة القطيعة الثورية مع النضالات التحررية السياسية القديمة، والتي افترى منتسبوها أن الثورة التحريرية بإعلانها للكفاح المسلح كخيار راديكالي ضد النظام الاستعماري الفرنسي، إنما هو في الحقيقة قطيعة واضحة مع النضالات السياسية السابقة التي قادتها النخبة الوطنية بواسطة الأحزاب والتيارات السياسية التي عرفتها الساحة الوطنية، وهو ما فندته المواثيق الثورية المختلفة التي أكدت استمرارية الجهود التحررية والنضالية، التي أثبتت التطور التاريخي الحاصل في أشكال وأنماط المطلبية التحررية للشعب الجزائري، عبر المراحل الآتية: "المقاومة الشعبية"، "المقاومة السياسية"، "المقاومة المسلحة"، وكلها أشكال للمطالب الوطنية الخالصة من أجل تحقيق غاية الحرية والاستقلال واقعاً ملموسا لعموم الأهالي الجزائريين، وهو ما عبر عنه البيان بنص صريح، جاء فيه: «**إن حركتنا موجهة فقط ضد الاستعمار، الذي هو العدو الوحيد الأعمى،**

والذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية...» . **(وزارة الإعلام: 1979، ص 08)**

كما تجدر الإشارة هنا، أنه وفي ظل الأوضاع السائدة لم يبق من خيار لدى الجزائريين وعلى رأسهم نشطاء المنظمة الخاصة إلا إقرار العمل المسلح كوسيلة لمجابهة الواقع الاستعماري، والقضاء على النظام الجائر المسلط على الجزائريين منذ ما يزيد عن القرن وربع القرن، وهو ما ركزت عليه أغلب النصوص الثورية والأبحاث التاريخية المعاصرة لهذه الأحداث، ولا أدل على ذلك مما ورد في تفسير منطقي من الدكتور "سليمان الشيخ" في قوله: « **لقد صور لنا بيان أول نوفمبر 1954، الحالة الهابطة للحركة الوطنية، وهي تفقد كل شيء، وتدخل مرحلة اليأس التام عشية اندلاع الثورة...، وهكذا أصبح العنف الثوري هو الأمل الوحيد، لانتزاع الحق وتحقيق النصر، وهو مقرون بضرورة اجتماعية وحياتية، ومشروعية وطنية وإنسانية في نظر المستعمر، ضمن كلية منسجمة ولازمة ومبررة بين الوسيلة والغاية**». (الشيخ: 2003، ص 267. خالد: د.ت، ص 30)

وفي المقابل نجد أن قادة "جبهة.ت.و" لم يسارعوا إلى إغلاق أبواب الأمل في إيجاد مخرج سلمي ومشرف للقضية الوطنية، والسعي إلى فض النزاع القائم مع إدارة الاحتلال بالطرق السلمية والشرعية، وهو ما ركزت لتحقيقه الطليعة الثورية ليكون حلاً توافقياً بين الطرفين المتنازعين (الفرنسي والجزائري)، أينتجلت المبادئ الفكرية والقيم الوطنية، كعناصر أساسية ضمن أدبيات ونصوص الحركة الوطنية والثورية، وعليه فإن المبادئ والأسس الواردة ضمن بيان أول نوفمبر 1954 قد جمعت بين مبادئ الكفاح المسلح ومبادئ الثورة الإنسانية والأخلاقية التي تندرج في صميم تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف. (مجاود: 2003، ص17)

3. قيمة الحرية في ميثاق مؤتمر الصومام 1956:

ومما سبق ذكره، من وضوح الهدف بالنسبة لبيان 01 نوفمبر 1954 في استهدافه لتحقيق قيمة الحرية، فقد سعى ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 (مقلاتي: 2013، ص 117) إلى تجسيد هذه الغاية هو الآخر في واقع الجزائريين ويومياتهم، وهو ما أكده الميثاق دون أن يهمل أو يهمش بالمقابل آفاق الحلول السلمية والقانونية للقضية الجزائرية، واسترداد الحرية المسلوبة قهراً وعدواناً من المدنيين الجزائريين، وحول الهدف التحرري المسطر فقد ذكر ميثاق مؤتمر الصومام ما يلي: «**إن مهمة الثورة التحريرية تاريخية، وهي تسعى إلى القضاء بصفة نهائية على النظام الاستعماري، الذي وقف حائلا بين كافة السبل الممكنة لإرساء السلم والرقي في هذا البلد**». (**وزارة الإعلام: 1979، ص 27**)

وبناء على الثبات الوارد في المطلب الحُرّياتي بالنسبة لعامة الجزائريين عبر مختلف المواثيق والنصوص الثورية، التي اعتبرت غاية تجسيد واقع الحرية المطلب القديم الجديد بالنسبة لعامة الجزائريين، فالحرية كانت مطلباً أساسيا في بيان الفاتح نوفمبر 1954، كما أنها لازالت المطلب الرئيسي بعد مرور ما يقارب السنتين كاملتين من عمر الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، وهو ما عبر عنه ميثاق مؤتمر الصومام في القول: «**تحارب الجزائر منذ عامين ببطولة وبأس شديد في سبيل الاستقلال الوطني**» (**وزارة الإعلام: 1979، ص 13**)، وبناء عليه فالاستمرارية والديمومة النضالية للجزائريين من أجل تحقيق مطلبي الحرية والاستقلال كقيمتين إنسانيتين ظلت متواصلة، مع عدم قبول الجزائريين بأنصاف الحلول التي تقدم بها عديد الساسة والعسكريين الفرنسيين في أشكال مختلفة من المشاريع الاقتصادية والإصلاحية، إنما هي في حقيقتها رد صريح على الدعاية الاستعمارية الفرنسية التي حاولت تصنيف الكفاح الجزائري ونضالات أبنائه من الوطنيين، ضمن خانة الأعمال المعزولة والشغب المعلن من قبل الفقراء والمتضررين من جراء السياسة الفرنسية.

ومن دون شك بأن تحقيق غاية الحرية بالنسبة لعموم الجزائريين، لم يكن بالهدف السهل ولا ميسور المنال، إذ اتحدت لتجسيده جميع القوى والطاقات الوطنية السليمة التي بذلت كافة جهودها من أجل تعبئة وتجنيد الجماهير الشعبية خدمة للقضية الوطنية الجزائرية ونصرة لكفاحها التحرري ضمن أشكال وأنماط مختلفة من الكفاح المعلن ضد الاستعمار الفرنسي (الزبيري: 2007، ص 59)، وهو ما عبر عنه الميثاق الثاني للثورة التحريرية، بصورة واضحة وصريحة ضمن النص الرئيسي للميثاق الخاص بالمـؤتمر في القول: «...**فمن الأمور التي لا ينكرها أحد أن نشاط جيش التحرير الوطني قد قلب الجو السياسي في الجزائر...، كما كون اتحاداً روحياً وسياسياً بين جميع الجزائريين، فحصل ذلك الإجماع الوطني الذي يغذي الكفاح المسلح ويجعل انتصار الحرية حتماً لابد منه**» (**وزارة الإعلام: 1979، ص 16**)،وهو ما يوضح الجهود الثورية المبذولة من لدن قادة الثورة التحريرية لأجل القضاء على النظام الاستعماري وتحقيق مطلب الحرية والاستقلال.

وهنا تجب الإشارة، إلى أن جميع العروض والجهود التحريرية المقترحة من لدن النخبة الوطنية الجزائرية، لم تكن لتتحقق على أرض الواقع لولا التسهيلات والتنظيم المحكم الذي تميز به قادة "جبهة.ت.و" من خلال الشروط التي أدرجها هؤلاء ضمن المواثيق الأساسية للثورة التحريرية، أين لم يهمل هؤلاء المناضلون الجزائريون جميع الأسباب والفرص الممكنة والمساعدة، لأجل التوصل إلى الحل الأمثل للقضية الجزائرية وفقاً للطرق السلمية والقانونية، وذلك ما سطرته "جبهة.ت.و" ضمن شروطها الأساسية لقبول الجلوس إلى طاولة المفاوضات الفرنسية– الجزائرية، والتي حصرتها في الشروط الآتي ذكرها:

– الاعتراف بالأمة الجزائرية أمةً واحدةً لا تتجزأ.

– الاعتراف بالاستقلال التام والكامل للدولة الجزائرية، مع الإقرار بالسيادة التامة على مؤسسات الدولة الجزائرية، وفي جميع المجالات السيادية لها مثل: (الدفاع، الدبلوماسية، الإفراج عن الأسرى والمعتقلين...). (لوصيف، د.ت، ص15)

– الاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الجزائري. (بن أزواو: 2001، ص78)

وعليه يمكننا القول أن كل من ميثاق أول نوفمبر وميثاق مؤتمر الصومام قد أكدا بأن العمل المسلح هو الوسيلة الأساسية لاسترداد الحرية المسلوبة من الاحتلال الفرنسي، غير أن هذين الميثاقين لم يهملا بالمقابل الفرص الممكنة للحلول السلمية مع النظام الاستعماري في حال توفرت النية الصادقة لهذا الشكل من الحلول الإنسانية للقضايا والنزاعات الحربية.

4. قيمة الحرية في ميثاق مؤتمر طرابلس 1962:

ومما سبق تجدر الإشارة، أن مطلب تحقيق الحرية للشعب الجزائري والمعلن عنه بكل صراحة من قبل المناضلين الجزائريين قد ظل مطلباً ثابتاً وقائماً، ضمن جميع المواثيق والنصوص الثورية الصادرة خلال المرحلة الثورية التحررية الجزائرية، بداية ببيان الفاتح نوفمبر 1954 ووصولا إلى ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، وكل هذه المواثيق الثورية السابقة قد أقرت نصوصها أن الهدف الأساسي من هذا الكفاح المسلح المعلن ضد الوجود الاستعماري الغاشم على الأرض الجزائرية، إنما هو في الحقيقة كفاح من أجل استرداد الحرية المسلوبة بالقهر والعدوان في حق هذا الشعب الجزائري المسلم، ومن بين الأفكار التي أكدت الطرح التحرري الوارد في ميثاق مؤتمر طرابلس1962، نذكر ما ورد في نص الميثاق السالف الذكر حول مطلب الحرية بالقول: «**...وإن نتيجة اتفاق تم في إيفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا، وبمقتضى هذا الاتفاق يتحقق استقلال الجزائر على أساس احترام وحدتنا الترابية، وطبق إجراء تم ضبطه بين الطرفين...**» . (**وزارة الإعلام: 1979، ص 13**)

وفي هذا الإطار، فلا أدل من اعتبار حدث الـ19 مارس 1962، التاريخ الفعلي لوقف إطلاق النار بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وتحقيق السلم المؤقت

بعد سنوات من الكفاح المسلح كأحد الإنجازات التاريخية، التي تعبر وبوضوح عن التجسيد العملي لمطلب وغاية الحرية المنشودة من قبل الجزائريين منذ عقود طويلة من الزمن، وعليه فالتاريخ بالنسبة للجزائريين تاريخ معلمي ومرجعي إبان مسيرتهم التحررية، باعتباره يفصل بين مرحلتين هامتين إحداهما مرحلة للحرب الإبادية والأخرى للسلم المنتظر، وذلك أيضاً حسب ما ورد بالقول: « ... **وفي 19 مارس 1962 أعلن إيقاف القتال، فوضع بهذا حداً لحرب إبادية طويلة غذتها الرأسمالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري**...». (وزارة الإعلام: 1979، ص57)

وهو ذات الرأي، الذي ذهب إليه المناضل والرئيس الثاني للحكومة المؤقتة السيد "بن يوسف بن خدة" ، في إشارة منه إلى أهمية الإنجاز التاريخي المحقق بعد المفاوضات التاريخية مع الفرنسيين، في إطار ما عرف بـ"اتفاقيات إيفيان" وهي الاتفاقيات التي كللت بها المسيرة الكفاحية للشعب الجزائري ونتج عنها تحقيق الاستقلال واسترداد الحرية المسلوبة، مع وضع حد نهائي لفترة استعمارية واستغلالية فرنسية دامت لما يزيد عن 132 عاماً من السيطرة والتسلط إزاء الساكنة الأصليين في هذه البلاد وهو ما وضحه المناضل في قوله: « **إن تطبيق الاتفاقيات الذي شرع فيه في 19 مارس 1962(تاريخ وقف إطلاق النار)، قد وضع حداً لحرب بين الجزائر وفرنسا، دامت سبع سنوات ونصف وفتحت طريق الاستقلال والسيادة الوطنية**...». **(بن خدة، د.ت، ص 11)**

كما أنه نفس التوجه، الذي ذهب إليه ميثاق مؤتمر طرابلس فيما تعلق بعظمة الإنجاز المحصل من قبل المناضلين الجزائريين بعد اتفاقيات إيفيان المنعقدة أطوارها بين 07 و 18 مارس 1962 (فايس: 2013، ص 480)، الحدث الذي اعتبره الكثير من الجزائريين بالنظر إلى طول المرحلة الاستعمارية 1830–

1962، إنجازاً تاريخياً لا يضاهى في مثله أي نظير لذلك، وهو الإنجاز الذي أشار إليه ميثاق "مؤتمر طرابلس 1962" بالقول: « **إن اتفاقيات إيفيان تعد بالنسبة للشعب الجزائري انتصارا سياسيا كبيرا، وذلك بوضعه حدا فاصلا لمرحلتين متباينتين من حيث القضاء على النظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن من الزمن**». **(وزارة الاعلام: 1979، ص 58)**

وفي ذات السياق، المتعلق بالشروط المتفق عليها في هذه الاتفاقيات المفصلية بين الطرفين الفرنسي والجزائري، والتي بناء عليها تمكنت الجزائر من تحقيق غاية وقيمة الحرية المستهدفة من قبل الجزائريين في المواثيق الأساسية للثورة التحريرية، ومن بين الشروط الواردة في هذه الاتفاقيات نذكر:

- وقف إطلاق النار في كامل التراب الجزائري بداية من منتصف تاريخ: 19 مارس 1962.
- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها مع ضمان وحدة ترابها.
- تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة، وكذا مطارات عنابة، بوفاريك، بشار، رقان لمدة خمس سنوات.
- ضمان امتيازات الشركات الفرنسية في استغلال المناجم والمحروقات.
- حق المستوطنين في الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية، مع إعطاء ضمانات على أملاكهم وأموالهم المحصل عليها بطرق شرعية في الجزائر.
- إقامة علاقات من التعاون بين الجزائر وفرنسا، في جميع الميادين المتضررة مثل: المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...الخ.

– تحديد مدة المرحلة الانتقالية بأربعة أشهر كاملة، يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء حول تقرير المصير.

– إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة من أجل تسيير المرحلة الانتقالية.

– إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير، مباشرة عقب الفترة الانتقالية وتشرف على العملية لجان جزائرية–فرنسية مشتركة، وتكون صيغة الاستفتاء ب: "نعم" أو "لا" للاستقلال.

– إطلاق سراح جميع المساجين السياسيينخلال مدة قدرها 20 يوما من اتفاقية وقف إطلاق النار.

– انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر مباشرةً بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

– تشرف على التحضير لهذه الانتخابات الخاصة بتقرير المصير " الهيئة. التنفيذية. المؤقتة" التي تتشكل من 09 أعضاء مسلمين و 03 أعضاء أوربيين، وتظل هذه الهيئة المسؤولة عن الأمور السلطوية إلى غاية إجراء الانتخابات المتعلقة بتقرير المصير. (بن خدة: د.ت، ص 88)

وفي هذا الصدد، نجد أن الدراسات التاريخية قد أشارت كذلك، بأن الشعب الجزائري كان مدركاً تمام الإدراك بعظمة هذا الإنجاز التاريخي المحقق ضد آلة البطش الاستعمارية لما يزيد عن 132 عاماً من السيطرة والمصادرة المستمرة للممتلكات والحريات العامة والخاصة، وهو الإنجاز المتعلق باسترداد الحرية المسلوبة من عموم المدنيين الجزائريين، بالرغم من النقائص والثغرات التي سجلها بعض الدارسين بشأن هذه الاتفاقيات وما تعلق بها من معطيات وظروف، وحول الوعي الثوري والتحرري الذي تميز به الجزائريون خلال هذه المرحلة الحساسة من نهاية

المرحلة التحررية، والتي كادت أن تؤدي إلى نشوب حرب أهلية بين الإخوة الأشقاء من السياسيين والعسكريين، لولا إدراك من أبناء هذا الشعب بعظمة الإنجاز المحقق خلال المرحلة الطويلة من النضال المستمر والمتواصل، وهو ما وضح تفاصيله الباحث "محمد العربي الزبيري" في القول: «**في سنة 1962؛ وعندما وقعت الأزمة الداخلية، والتي كانت تحمل في طياتها بذور الحرب الأهلية، وقف الشعب الجزائري موقفا حكيماً، ما كان ليكون لولا نجاح جبهة التحرير الوطني في نشر الوعي السياسي داخل صفوفه...**». (**الزبيري: 2007، ص 245**)

ومما سبق ذكره، نستنتج أن ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، وكغيره من المواثيق الثورية الأخرى قد أقر ضمن بنود ميثاقه ضرورة تحقيق وتجسيد مطلب الحرية كمطلب رئيس بالنسبة لعموم الجزائريين منذ اندلا ع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954 والى غاية تاريخ وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، وهو ما تجلى في الإشادة والتثمين الذي حظي به قرار وقف إطلاق النار وإقرار الطرفين بنهاية المجابهة العسكرية التي دامتما يزيد عن 132 عاما من النضال المستمر للوطنيين الجزائريين ليكلل بتحقيق الحرية المسلوبة من هؤلاء بعد المفاوضات التاريخية بين الطرفين الجزائري ممثلا في جبهة التحرير والوطني والطرف الفرنسي وهي المعروفة باتفاقيات إيفيان.

5. خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة نستطيع القول أن، قيمة الحرية كانت أحد أهم القيم الانسانية التي كان لها الحضور الثابت والواضح في جميع المواثيق والنصوص الثورية وبخاصة الأساسية منها، إذ نجد أن هذه النصوص قد ركزت جل اهتمامها على هذه القيمة على اعتبار ها المطلب الأساس بالنسبة للجزائريين والجزائريات منذ احتلال البلاد في ال05 جويلية 1830، إذ ورد هذا المطلب في بيان الفاتح نوفمبر 1954 واضحا يستهدف طرد الاحتلال وتحقيق الحرية، غير أنه لم يهمل فرضيات الحلول السلمية مع السلطات الفرنسية في حال كانت تحذوها النية لذلك، كما أخذت هذه القيمة أيضاً بعداً دبلوماسياً وتنظيمياً في المواثيق المستقبلية للثورة الجزائرية، حيث كان مطلب الحرية ضمن ميثاق مؤتمر الصومام1956 مراعياً حقوق الأقليات ضمن السياق العام لاستقلال البلاد، وهو ما جاء التأكيد في شأنه بالنسبة لذات الفئة ضمن ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، الذي ذلل للمستوطنين العراقيل التي يمكن أن تواجههم في حال استقلال الجزائر، مخيراً إياهم بين خيارات انسانية فيها من قيم الحرية والانسانية ما يؤكد التوجه الانساني والعالمي للثورة الجزائرية التي حظيت باهتمام ومساندة من أحرار العالم وديمقراطييه بعد أن وقف الكثير من هؤلاء عند انسانية مبادئها وأهدافها.

6. الهوامش:

1) بول. ف. بولر: **الحرية والقدر في الفكر الأمريكي**، تر: إسماعيل كشميري، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، د.ت، ص130.

2) الطاهر الغول: القيم الإنسانية والمبادئ السلمية في الثورة التحريرية بين الكتابة التاريخية والخطاب الشعري، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، س05، ع7، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2016، ص125.

3) نظام "الأهالي" أو indignant هو نظام خاص بالأهالي، وهو أحد القوانين الاستعمارية الفرنسية المطبقة في مستعمرة الجزائر، وقد بدأ العمل به على أنقاض نظام "المكاتب العربية" المنتهية صلاحية العمل به سنة 1870 وقد تواصل العمل بهذا القانون إلى غاية سنة 1944، وقد اهتم به العديد من الدارسين والمؤرخين الفرنسيين فيقولهم أنه: "**هو قانون فرنسي سن من أجل مراقبة كل نشاطات حياة المسلمين بصورة واسعة، مع اخضاعهم للطاعة الصارمة**"؛ ينظر. عثمان زقب: **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1914(دراسة في الأساليب الإدارية)** ، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر –باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص 180.

4) يحي بوعزيز: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه** ، ط. خ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص12.

5) محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830–1954**، ط3، د.د.ن، الجزائر، د.ت، ص21.

6) يوسف قاسمي: قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954م، **مداخلة بالملتقى الدولي الثورة التحريرية الجزائرية (دراسة قانونية وسياسية)**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012، ص10.

7) وزارة الإعلام والثقافة: **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954–1962)**، الجزائر، 1979، ص08.

8) سليمان الشيخ: **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين** ، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص267؛ ينظر أيضا. خالد عبد الوهاب: الأبعاد الفكرية والإنسانية في نصوص الثورة الجزائرية–بيان أول نوفمبر 1954 أنموذجاً–، **مجلة دراسات إنسانية** ، م04، ع09، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، د.ت، ص 30.

9) محمد مجاود: المجالات الإنسانية في الثورة الجزائرية، **مداخلة في ملتقى الأبعاد الحضارية للثورة التحريرية الجزائرية** ، دار الغرب للنشر، جامعة الجيلالي اليابس–سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2003، ص17.

10) يذهب الكثير من المؤرخين إلى أن أشغال مؤتمر الصومام المنعقد بقرية إيفري أوزلاقن جنوب ولاية بجاية حاليا، قد دام حوالي 10 أيام كاملة وهي الممتدة من 14 إلى 23 أوت 1956، وذلك للنظر في الأوضاع الغير مستقرة التي تشهدها مسيرة الثورة التحريرية، كمشكلة القيادة والتنظيم وضبابية البرامج والأهداف...وغيرها من المسائل والقضايا الأخرى ذات الأهمية البالغة في المسيرة التحررية لهذه الثورة؛ ينظر. عبد الله مقلاتي: **مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية (دراسة وتحليل)**، ج10، دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص117.

11) وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص 27.

12) ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر نفسه**، ص 13.

13) محمد العربي الزبيري: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962**، م. و. ب. ح. و. ث. أ. ن 54، الجزائر، 2007، ص59.

14) ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص16.

15)سفيان لوصيف: **المرجع السابق**، ص21.

16)فتح الدين بن أزواو: **إيديولوجية الثورة الجزائرية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001، ص 78.

17)وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، **المصدر السابق**، ص13.

18)ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، **المصدر السابق**، ص 57.

19)بن يوسف بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات إيفيان**، تر: لحسن زغدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص11.

20)موريس فايس: **مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية ... نحو السلم في الجزائر**، تر: صادق سلام، دار عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص480.

21)ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، **المصدر السابق**، ص58.

22)بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص88.

23)محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر...، **المرجع السابق**، ص245.